

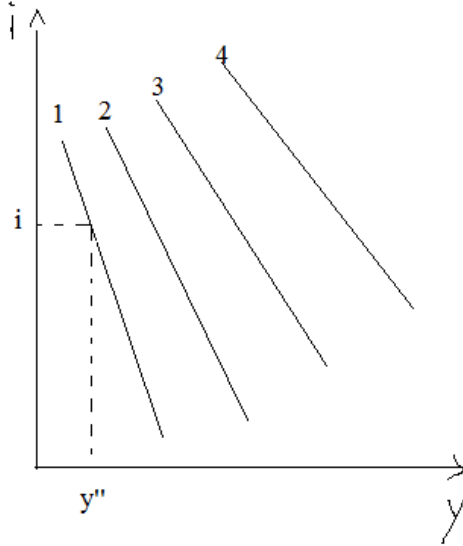
## فعالية السياسة المالية والنقدية في كل من سوق IS/LM :

### أولا - أثر المتغيرات المستقلة (المرونة) :

قبل التعرض للدراسة اثر كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن الانبي لسوقي السلع و الخدمات والنقد معا يجب أولا التطرق و معرفة مرونة كل من IS و LM .

#### 1 ( مرونة منحنى IS :

إن دالة الإدخار تؤثر على مرونة منحنى IS ، غير أن تأثير الإستثمار أكبر بكثير من تأثير الإدخار و لهذا فالمحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو إستجابة الإستثمار لمعدل الفائدة، و بصورة عامة فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الإستثمار.



كلما يكون IS أقل انحدار كلما تزيد المرونة وحسب الشكل فان المنحنى 4 اكبر مرونة من بقية المنحنيات لانه اقل انحدار اما المنحنى 1 فهو الاكبر انحدار وبالتالي فهو اقل مرونة. كلما زادت المرونة زاد الدخل ورياضا لدينا

$$Y = \frac{C_0 + b(T_r - T_x) + I_0 + G_0}{1 - b + bt} - \frac{\alpha}{1 - b + bt} i$$

$$Y = (A/\alpha) - (g/\alpha) * i$$

تمثل g

المبالغ المالية التي يدفعها المستثمرون مقابل اسعار الفائدة ودوما يتاثر ميل منحنى السلع والخدمات بشكل كبير بالمعامل  $\alpha$  لان ميل منحنى الاستهلاك لن يؤثر بشكل كبير على انحدار IS

#### 2 ( مرونة منحنى LM :

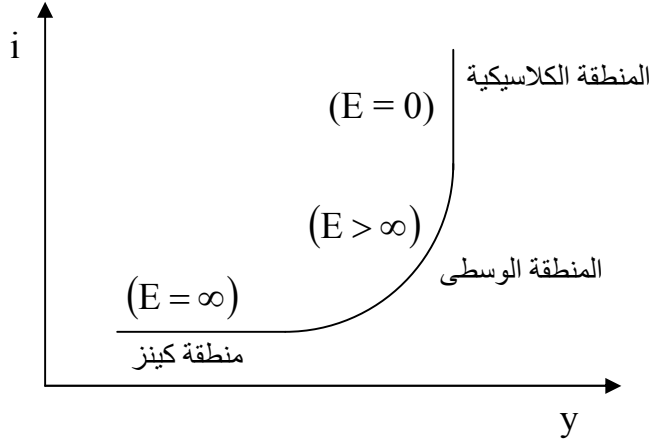
تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مجال المنحنى :

(أ) **المجال الكينزي** : و عنده يكون المنحنى أفقي و فيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة و هو يمثل مصيدة السيولة الكنزوية و هذا ما يشجع الأفراد على الإحتفاظ بالنقود بدلا من السندات و يؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لانهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة .

(ب) **المجال الكلاسيكي** : و عنده يكون المنحنى خطا عموديا و تؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر و ينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة ، و التالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات و الإحتياط.

ت) **المجال الأوسط** : وهو ما تبقى من المنحنى و بالتالي فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات و الإحتياط و المضاربة .  
و الشكل التالي يوضح ذلك :

حيث : E ← تمثل المرونة.



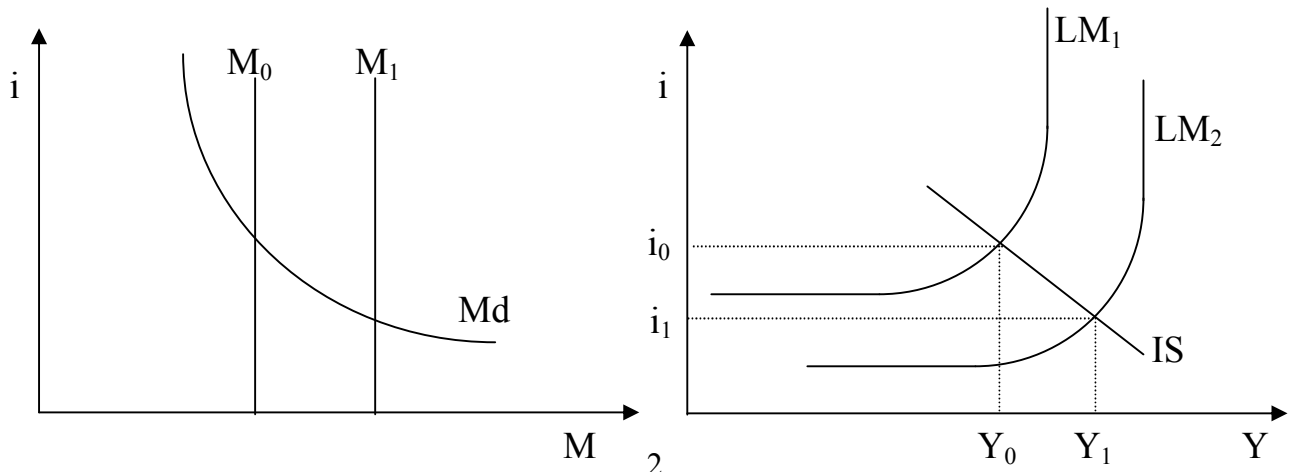
**ثانيا : فعالية السياسة المالية والنقدية** : بعد دراسة كل من IS و LM نبغي الآن التطرق لتأثير السياستين لماليتين و النقديتين على التوازن ومدى فعاليتهما .

### 1- تأثير السياسة النقدية (انتقال IS حسب ميل LM) :

أ) **تعريفهما** : هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الإئتمان و التأثير عليه بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.  
ب) **فعاليتها** : إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال و هذا يشجع الإستثمار ، و عليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف الإستثمار ، كما أن هذه الزيادة في عرض النقود لن يقابلها زيادة في الإنتاج ، و بالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بغرض المعاملات و العكس صحيح عند تخفيض كمية النقود.

و الشكل الموالي يوضح تغيير العرض من  $M_0$  إلى  $M_1$  و بالتالي إنتقال منحنى LM من  $LM_1$  إلى  $LM_2$

و يكون تغير LM بمقدار مضاعف النقود  $\left[ \frac{1}{\alpha} (\Delta M) \right]$



وفي هذه الحالة كلما تقترب من الحالة الكلاسيكية نلاحظ ارتفاع اسعار الفائدة دون الزيادة في الدخل ومنه كلما يكون الطلب على النقود اكبر مرونة كل ما تكون السياسة المالية اكثر فعالية (المنطقة الوسطى)

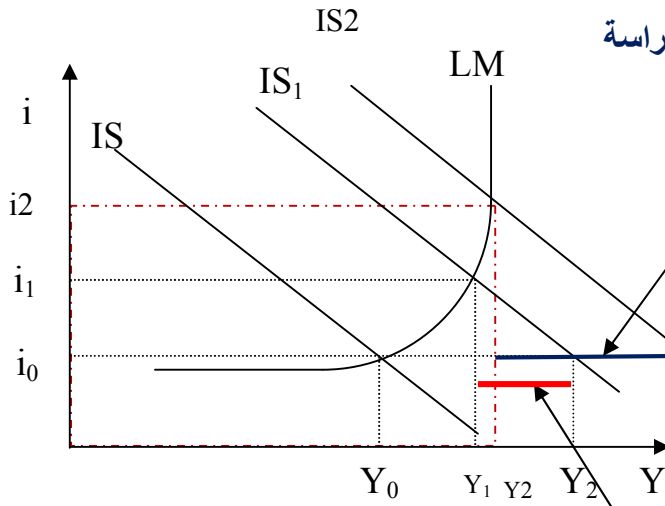
## 2- أثر السياسة المالية (انتقال منحنى IS حسب ميل IS):

(أ) تعريفها : هي عبارة عن الطريق التي تنتهجها الدولة لإستخدام الأدوات المالية (الإيرادات و النفقات العامة) و الموازنة العامة لمواجهة و علاج المشاكل الإقتصادية المختلفة.

(ب) فعاليتها : لنفرض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي (G1) حسب المنحنى IS1

كذلك زيادة إنفاقها الحكومي (G2) حسب المنحنى IS2 حيث الزيادة الثانية في النفقات اكبر من الزيادة الاولى ، في كلتا الحالتين يؤدي إلى إنتقال منحنى هاسن (IS) إلى اليمين و بالتالي زيادة الدخل و الذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض في طلب السوق النقدية و بالتالي إرتفاع أسعار الفائدة و الذي ينجر عنه إنخفاض في الإستثمار.

ملاحظة يتم اختيار السياسة الامثل في هذه الحالة بدراسة



قيمة الالغاء فنلاحظ انه كلما زادت مرونة IS

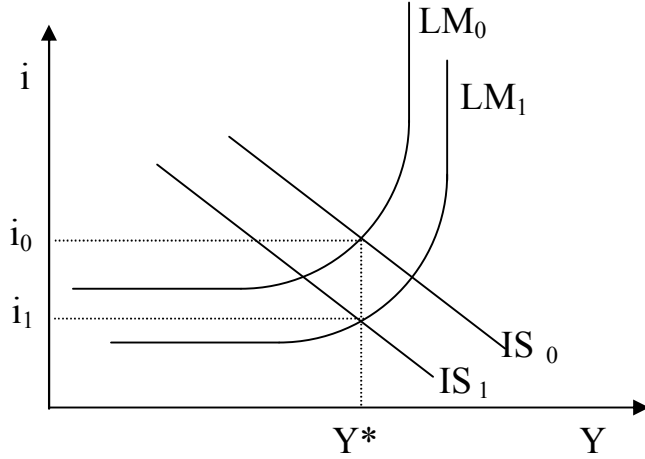
قيمة الالغاء 2

كلما زادت قيمة الالغاء وهذه سياسة غير مقبولة ومنه كل ما كانت مرونة الاستثمار لأسعار الفائدة قليلة كلما كانت السياسة المالية اكثر فعالية .

قيمة الالغاء 1

### 3- دمج السياسة النقدية و المالية :

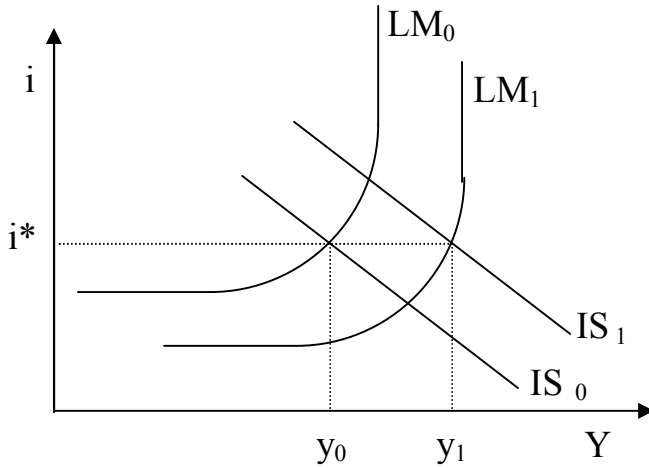
يمكن إستخدام كلا من السياستين لإجراء التغييرات في أسعار الفائدة دون تغيير مستوى توازن الدخل ، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب و من ثمة إنتقال منحنى IS إلى اليسار ، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود و من ثمة إنتقال منحنى LM إلى اليمين و هذا ما يوضحه الشكل الموالي :



و بالتالي : فقد أدى التغيير المزيج من السياستين معا إلى إنخفاض أسعار الفائدة (إرتفاع مستوى الإستثمار) و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت .

أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغيير في المستوى التوازني للدخل دون تغيير مستوى سعر الفائدة .

وفي مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل التالي :



فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي إنتقال LM إلى اليمين و في نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي ، و بالتالي إنتقال IS إلى اليمين ، و الشكل الموالي يوضح حالة خاصة أين لا يحصل تغيير في سعر الفائدة .